

نظام التأمين الصحي المعدل - نظام رقم (56) لسنة 2014

نحن عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (31) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ 06/04/2014

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (56) لسنة 2014.

نظام معدل لنظام التأمين الصحي لنقابة الفنانين.

المادة 1

يُسمّى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي لنقابة الفنانين لسنة 2014) ويقرأ مع النظام رقم (23) لسنة 2002 المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

النقابة: نقابة الفنانين.

المجلس: مجلس النقابة.

الصندوق: صندوق التأمين الصحي المنشأ بموجب أحكام هذا النظام.

المشترك: العضو العامل المسجل في النقابة أو المحال على التقاعد والمشارك في الصندوق.

المنتفع: أي فرد من عائلة المشترك المشمول بأحكام هذا النظام.

المعالجة: الخدمة الطبية وتشمل الفحص السريري والمخبري والشعاعي
والمعالجة الفيزيائية والاختصاصية والعمليات الجراحية والولادة
الطبيعية والقيصرية والأدوية ومراجعة الأطباء والمستشفيات.

اللجنة: لجنة التأمين الصحي.

اللجنة الطبية: لجنة مؤلفة من ثلاثة أطباء يعتمدهم المجلس.

المادة 3

أ - ينشأ في النقابة صندوق يسمى (صندوق التأمين الصحي) يهدف الى
تأمين المعالجة للمشارك والمنافع وفقاً لأحكام هذا النظام.

ب - يشترط لاستفادة المشارك والمنفعين معه من الصندوق أن يكون
قد سدد جميع الالتزامات المالية المترتبة عليه للنقابة.

المادة 4

أ - يشكّل المجلس لجنة تسمى (لجنة التأمين الصحي) لمساعدته على
إدارة شؤون الصندوق برئاسة النقيب وعضوية كل من:

1- أمين صندوق النقابة نائباً للرئيس.

2- ثلاثة يختارهم المجلس من أعضائه.

3- ثلاثة يختارهم المجلس من أعضاء الهيئة العامة المشتركين في
الصندوق.

ب - ينتهي عمل اللجنة بانتهاء مدة المجلس.

ج - للمجلس استبدال أي من أعضاء اللجنة المنصوص عليهم في
البندين (2) و(3) من الفقرة (أ) من هذه المادة بتعيين من يحل محله
للمدة المتبقية من عضويته في اللجنة.

المادة 5

تتولى اللجنة المهام التالية وترفع توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها:

أ - اعتماد المستشفيات والأطباء والمختبرات اللازمة لتأمين المعالجة.

ب - تدقيق المطالبات المقدمة من المشتركين في الصندوق.

ج - إعداد التقرير السنوي عن وضع الصندوق وذلك خلال شهر كانون الثاني من كل سنة.

د - أي أمور أخرى يحيلها المجلس إليه.

المادة 6

تجتمع اللجنة مرة على الأقل كل أسبوعين بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ما لا يقلُّ عن أكثرية أعضائها، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم، وتُتخذ توصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل.

المادة 7

أ - يكون الاشتراك في الصندوق إلزامياً للعضو العامل من بداية السنة التي تلي صدور هذا النظام .

ب - يحق للمشارك الجمع بين اشتراكه في الصندوق والتأمين لدى جهة أخرى .

المادة 8

يجوز لأي من أفراد عائلة المشارك المذكورين أدناه الانتفاع من الصندوق ما لم يكونوا منتفعين من تأمين صحي آخر، وعلى النحو التالي:

أ - زوجة المشارك، وفي حال وفاته تبقى مشمولةً بالتأمين الصحي ما لم تتزوج.

ب - زوج المشاركة ما دامت على قيد الحياة، وفي حال وفاتها يفقد حقه في الانتفاع من الصندوق ما لم يكن عاجزاً عن إعالة نفسه. وعليه تقديم

البيانات التي تثبت واقع حالته الصحية بأنه غير قادر على إعالة نفسه وتأمين متطلبات معيشته .

ج - الأولاد الذين لم يكمل أي منهم الثامنة عشرة من عمره، أو ما يزال يتلقى دراسته في المرحلة الجامعية الأولى في مؤسسة تعليمية، وذلك إلى حين إكمال دراسته، أو إتمام الخامسة والعشرين من العمر، أيهما أسبق.

د - البنات العازبات؛ إذا كان المشترك هو المعيل الوحيد لهن، وعليه تقديم البيانات الموثقة لذلك .

هـ - الأولاد ذوي الاحتياجات الخاصة.

و - الوالدان؛ إذا كان المشترك هو المعيل الوحيد لهما، أو لأي منهما، ولا يوجد معيل آخر غيره يشاركه في نفقات الإعالة قانوناً، على أن لا يزيد عمر أي منهما على ستين سنة عند اشتراك المشترك في الصندوق.

المادة 9

أ- يحق للمشارك عند اشتراكه لأول مرة في الصندوق استثناء أي من أفراد عائلته من الاستفادة من التأمين الصحي، دون أن يكون له الحق في العدول عن هذا الاستثناء.

ب- على المشارك إدخال أي منتفع زوجاً كان أم مولوداً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوث الواقعة.

المادة 10

أ - يحدد الحد الأعلى لمجموع نفقات المعالجة التي يلتزم الصندوق بتحملها سنوياً بمقتضى تعليمات تصدر لهذه الغاية، على أن لا تتجاوز نسبة ما يدفعه الصندوق (80%) من نفقات المعالجة .

ب - إذا قامت أي جهة بتسديد كامل نفقات معالجة أي مشترك أو منتفع فلا يحق له مطالبة الصندوق بنفقات المعالجة، أما إذا قامت تلك الجهة بدفع جزء من تلك النفقات فيدفع الصندوق في هذه الحالة الفرق بين المبلغ الذي دفعه المشترك أو المنتفع من نفقات المعالجة والمبلغ الذي دفعته تلك الجهة، على أن لا يزيد هذا الفرق على الحد الأعلى لنفقات المعالجة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

ج - تكون الدرجة الأولى درجة الإقامة في المستشفيات، وإذا زادت أجور الإقامة عما هو مقرر للدرجة الأولى يتحمل المشترك أو المنتفع فرق أجور الإقامة.

المادة 11

لا يلزم الصندوق بدفع نفقات المعالجة إذا تمت لدى جهة غير معتمدة من المجلس، وتستثنى من ذلك الحالات الطارئة التي يثبت فيها للمجلس بموجب تقرير من لجنة مكوّنة من ثلاثة أطباء من ذوي الاختصاص يعتمدها المجلس لكل حالة مرضية على حدة، أو من مؤسسة أو شركة تقدم خدمات التأمين الصحي يعتمدها المجلس، بأنّ الحالة طارئة سواء تمت هذه المعالجة داخل المملكة أو خارجها، شريطة أن يكون السفر قد تم في مهمة بتكليف خطي من النقابة، على أن يتم تبليغ المجلس بالحالة الطارئة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

المادة 12

للمجلس الموافقة على تغطية كلفة معالجة المشترك أو المنتفع خارج المملكة إذا استدعت حالته المرضية ذلك، وتعذرت معالجته في المملكة بناء على تقرير من اللجنة الطبية، شريطة أن لا يتحمل الصندوق من كلفة المعالجة في الحالة الواحدة أكثر من خمسة آلاف دينار بما في ذلك نفقات السفر.

المادة 13

لا تشمل المعالجة المقصودة لغايات هذا النظام الأمور والحالات التالية:

أ - تقديم النظارات والسماعات الطبية.

ب - معالجة الأسنان وتقيح اللثة.

ج - معالجة العاهات الخلقية.

د - عمليات التجميل؛ إلا إذا كانت ناجمة عن إصابة عمل أثناء ممارسة المهنة وعلاج السمنة.

هـ - المراجعة أثناء الحمل وأمراض العقم.

و - الختان.

ز - التطعيم ضد الأمراض.

ح - الأمراض العقلية والنفسية.

ط - الحالات الناجمة عن حوادث السير المؤمن ضدها، أو تم دفعها للمشارك، أو أسقط المشارك حقه الشخصي عن المتسبب بالحادثة.

ي - الغذاء الطبي والأجهزة الطبية.

ك - الحالات المرضية التي أصيب بها المشارك أو المنتفع قبل الاشتراك في الصندوق.

ل - إصابات العمل؛ إذا كانت مشمولة بتأمين صحي آخر، أو مشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي النافذ المفعول.

م - عمليات نقل الأعضاء.

ن - عمليات الإخصاب خارج الرحم.

س - الأطراف الصناعية.

المادة 14

إذا توفي المشارك فيحق لأي منتفع الاستمرار في الانتفاع من الصندوق شريطة دفع رسم الاشتراك المستحق عليه، وأن لا يكون مشمولاً بأي تأمين آخر ما دامت شروط الانتفاع متوافرة فيه وفقاً لأحكام هذا النظام،

على أن يكون العضو المشترك قد مضى على اشتراكه في الصندوق مدة خمس سنوات على الأقل.

المادة 15

على المشترك أو المنتفع المطالبة بنفقات المعالجة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها؛ وإلا سقط حقه فيها، ما لم يقدم عذراً يقبل به المجلس.

المادة 16

تتألف الموارد المالية للصندوق مما يلي:

أ - رسوم الاشتراك.

ب - التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس وفقاً لأحكام قانون النقابة.

ج - (1%) من قيمة كل فاتورة معالجة تقدم للنقابة.

د - أي مبالغ يقرر المجلس تخصيصها للصندوق.

المادة 17

تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة، وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

المادة 18

يكون للصندوق حسابٌ خاصٌ لدى النقابة، ويخضع للأحكام والأصول المالية والمحاسبية المطبقة على حسابات النقابة.

المادة 19

للمجلس بناء على تنسيب اللجنة أن يعتمد سنويًا، ولغايات معالجة المشتركين والمنتفعين، العدد الذي يراه مناسبًا من الأطباء والمستشفيات والصيدليات والمختبرات، ويعد كشفًا سنويًا بأسمائهم.

المادة 20

للمجلس بناءً على تنسيب اللجنة أن يعهد أو يتعاقد مع أي شخص أو مؤسسة أو شركة لتقديم أي من خدمات التأمين الصحي المنصوص عليها في هذا النظام بالشروط والطريقة التي يحددها المجلس.

المادة 21

للمجلس الحق في حرمان أي مشترك أو منتفع من الاستفادة من الصندوق للمدة التي يحددها إذا تبين له أنه قام بعمل أدى إلى الأضرار بالصندوق، وفي حالة التكرار يكون الحرمان نهائيًا، وللمجلس الحق في استرداد أي مبلغ تم استيفاءه دون وجه حق.

المادة 22

لا تسري أحكام هذا النظام على العضو المؤازر.

المادة 23

يصدر المجلس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك تحديد مقدار بدل الاشتراك السنوي في الصندوق.

06/04/2014

عبد الله الثاني بن الحسين

وزير الخارجية وشؤون المغتربين
ناصر جودة

وزير التربية والتعليم
الدكتور محمد ذنيبات .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الدكتور أمين محمود

وزير المياه والري

وزير الزراعة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

الدكتور عبد الله النسور .	الدكتور عاكف الزعبي .	الدكتور حازم الناصر .
وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم حافظ الحلواني .	وزير الداخلية حسين هزاع المجالي .	وزير تطوير القطاع العام الدكتور خليف الخوالدة .
وزير المالية الدكتور أمية طوقان	وزير البيئة الدكتور طاهر الشخشير.	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد المصري .
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور أحمد زيادات .	وزير العمل ووزير السياحة والآثار الدكتور نضال مرضي القطامين .	وزير التنمية الاجتماعية ريم ممدوح أبو حسان .
وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور محمد حسين المومني .	وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور إبراهيم سيف	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور محمد حامد	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور هايل عبد الحفيظ داود
وزير دولة الدكتور سلامة النعيمات .	وزير الصحة الدكتور علي النحلة حياصات.	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عزام طلال توفيق سليط .
وزير النقل الدكتورة لينا شبيب	وزير الثقافة الدكتورة لانا مامكغ	وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة.